



PROVISIONAL

A/40/PV.121

17 January 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد دي بينيبس (إسبانيا)

— تأبين سعادة السير سيوساغر رام غلام ، الحاكم العام ورئيس الوزراء الأسبق لموريشيوس

— الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة [٣٩] (تابع)

(أ) مشروع القرار

(ب) تقرير اللجنة الخاصة

— تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى: [١٧] (تابع)

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير اللجنة الخاصة (الجزء الثالث)

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بوزارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-64722/A

- (ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات : تقرير اللجنة الخامسة
- (ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخامسة
- (د) اقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات : تقرير اللجنة الخامسة
- (هـ) تعيين أعضاء في المحكمة الادارية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة
- (و) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية : تقرير اللجنة الخامسة
- (ز) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة
- التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخامسة [١١٤]
- الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ : تقرير اللجنة الخامسة [١١٥]
- تخطيط الهراج : تقرير اللجنة الخامسة [١١٧]
- الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة [١١٨]
- خطة المؤتمرات : تقرير اللجنة الخامسة [١٢١]
- النظام الموحد للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة [١٢٤]
- نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة [١٢٥]
- تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط : [١٢٦]
- (ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان : تقرير اللجنة الخامسة
- (ج) استعراض معدلات السداد الى حكومات الدول المساهمة بقوات : تقرير اللجنة الخامسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٥٥

تأبين سعادة السير سيووساغور رام غولام ، الحاكم العام ورئيس الوزراء الأسبق لموريشيوس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يؤسفني أن أعلن وفاة سعادة السير سيووساغور رام غولام ، الحاكم العام ورئيس الوزراء الأسبق لموريشيوس .
وباسم الجمعية العامة ، أنقل الى موريشيوس ، حكومة وشعبا ، والى أسرة الحاكم العام خالص تعازينا في مصابهم الأليم .
وأطلب من السادة الممثلين الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على السير سيووساغور رام غولام .
التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة لممثل موريشيوس .
السيد رام لوغون (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأنقل تعازي أعضاء الجمعية العامة الى حكومة وشعب موريشيوس والى أعضاء أسرة الفقيد .

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة

(أ) مشروع القرار (A/40/L.42/Rev.1)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1063)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة لممثل اليابان الذي يود أن يقدم مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بسادة ندى بدء أن أعرب باسم وفد بلدي عن عميق حزننا لوفاة السير سيووساغور رام غولام الذي كان رجلا دولة عظيما ، خدم بلاده في مناصب عديدة .

كما أود أن أعرب باسم وفد بلدي عن عميق حزننا لوفاة سعادة السيد كارلوس سبي رومولو ، الذي كان أيضا رجل دولة بارزا ، والذي كان مؤخرا وزير الخارجية في بلده . وانني على ثقة من أننا ، نحن المجتمعون هنا ، سوف نذكره يوما لما قدمه من اسهامات كبيرة لهذه المنظمة منذ أيامها الاولى حيث كان من بين الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة الذين كان عددهم ٥١ موقعا . وقد شغل منصب الممثل الدائم للفلبين لسنوات عديدة . وكان أول رئيس آسيوي للجمعية العامة ، فضلا عن ادارته لأعمال مجلس الأمن ثلاث فترات . ويكن وفد بلدي احتراما عميقا للجنرال رومولو ، باعتباره رجل دولة بارزا ينتمي الى بلد آسيوي مجاور ، ومناصرا كبيرا للتعاون الدولي . ان الجنرال رومولو لم يفتقده شعب الفلبين وحده ، بل سنتقده كل الشعوب المحبة للسلام في العالم . وتقدم اليابان ، حكومة وشعبا ، خالص تعازيها الى شعب الفلبين ، وإلى أسرة الفقيد رومولو بوجه خاص .

من دواعي الشرف العظيم والسرور البالغ لي أن أقدم الى هذه الجمعية العامة مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 المعنون : "استعراض كفاءة التشغيل الإداري والمالي للأمم المتحدة" ، بالنيابة عن وفود استراليا ، وبربادوس ، وبنغلاديش ، وجامايكا ، وساموا ، والسويد ، وفنلندا ، وكندا ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، واليابان . لقد تجمع هنا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة عدد كبير من قادة الدول الأعضاء للاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

وبتأييدهم الاجماعي للأمم المتحدة ، أكدوا الحاجة الى تعزيز الثقة في هـــــ
الهيئة العالمية ، والنهوض بالارادة السياسية للدول الأعضاء لتقديم دعم أكثر ايجابية
 للمنظمة . لقد قدم العديد من الزعماء ووفودهم ، بما في ذلك بعض المشاركين في تقديم
مشروع القرار ، عددا من الاقتراحات تستهدف المزيد من التحسين لكفاءة التشغيل الإداري
والمالي للأمم المتحدة . وكان وزير خارجية اليابان من بين من تقدموا باقتراحات .
واستنادا الى أفكار وزير خارجية اليابان ، واستلهاما لأفكار العديد من الآخرين ،
قمنا بصياغة اقتراح محدد والذي تطور الى مشروع القرار المطروح علينا بعد سلسلة من
المشاورات غير الرسمية المكثفة .
وأود بالنيابة عن المشاركين في تقديم مشروع القرار ، أن أشكركم شخصيا سيدي
الرئيس ، على نصحكم ومساعدتكم القيمين . كما أود أن أعرب عن تقديري لكل تلك الوفود
التي قدمت لنا أفكارا ومقترحات بناءة . ان الأمين العام وموظفيه قد قدموا لنا المساعدة
بطريقة مفيدة للغاية ، أود أن أعرب عن امتناني العميق لذلك .
ولا يقتصر الأمر على مجرد المجاملة أن أعبر عن الشكر لكل من ساعدونا في صياغة
مشروع القرار الحالي . أود أن أشكر أن مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 بصيغته المنقحة
هو نتاج الحكمة الجماعية لهذه الجمعية ، ومن ثم يستحق تأييدها الساحق بل والاجماعي .
وأنتقل الآن الى مشروع القرار ذاته . تقدم فقرات الديباجة ، بطريقة شاملة ومتوازنة ،
أسس عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي سينشأ بموجب مشروع القرار هذا .
وفي الفقرة ١ من المنطوق ، تعرب الجمعية عن اقتناعها بأن زيادة الكفاءة في
جميع النواحي ستزيد من تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة
وتنفيذ مبادئه . وطبقا للفقرة ٢ من المنطوق ، ستقرر الجمعية انشاء فريق خبراء حكومي
دولي رفيع المستوى ، لمدة عام واحد ، للاضطلاع ، بشكل يتفق اتفاقا تاما مع مساعدي
وأحكام الميثاق ، بالمهمتين التاليتين : (أ) اجراء استعراض دقيق للمساءل الادارية
والمالية في الأمم المتحدة بغية تحديد التدابير التي تزيد من تحسين كفاءة التشغيل الإداري
والمالي للأمم المتحدة مما يسهم في تعزيز فعالية الأمم المتحدة في معالجة المسائل السياسية

والاقتصادية والاجتماعية ، (ب) تقديم تقرير الى الجمعية العامة يتضمن ملاحظات الفريق وتوصياته قبل افتتاح دورتها الحادية والأربعين .

وفي الفقرة ٣ من المنطوق ترجو الجمعية من رئيسها أن يقوم ، بالتشاور مع المجموعات الاقليمية ، بتعيين أعضاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى في أقرب وقت ممكن ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي العادل . وكما يرد في الفقرة ٤ من المنطوق ، تقرر أن يتألف الفريق العامل من ثمانية عشر عضوا ، ويطلب من الأمين العام أن يعقد اجتماعا للفريق في أقرب وقت ممكن لتمكينه من انتخاب أعضاء مكتبه . وفي الفقرتين ٥ و ٦ من المنطوق ، يطلب من الأمين العام أيضا أن يزود الفريق بالموظفين اللازمين والخدمات الضرورية ، وأن يقدم مساعدة كاملة للفريق وخصوصا عن طريق عرض آرائه ، وتقديم المعلومات اللازمة لاجراء الاستعراض .

أما الفقرة ٧ من المنطوق ، فتدعو الهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة الى أن تقدم الى الفريق ، عن طريق رؤسائها ، معلومات وتعليقات عن المسائل المتصلة بأعمالها .

وأخيرا ، تنص الفقرة ٨ على أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين البند المعنون : " استعراض كفاءة التشغيل الادارى والمالي للأمم المتحدة : تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى " .

ان أهداف مشروع القرار هذا أهداف بناءة وواقعية . والكلمات دقيقة واضحة . وأشعر انني في غير حاجة الى أن أعرض بالتفصيل للنقاط الرئيسية للمشروع ، وذلك باستثناء ما يلي :

أولا ، أود أن أتناول ولاية الفريق . تتمثل ولاية الفريق في استعراض المسائل الادارية والمالية في الأمم المتحدة بغية تحديد التدابير التي تزيد من تحسين كفاءة تشغيلها في هذين المجالين . ونحن ندرك تماما أن تحسين الكفاءة الادارية والمالية لسن يؤدي في حد ذاته الى حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم . وبالطبع فمن مسؤولية الدول الأعضاء أن تعزز فعالية الأمم المتحدة في معالجة تلك القضايا . ونأمل

أن تحسين كفاءة التشغيل الادارى والمالي سيسهم في تعزيز الفعالية . كما أننا نفهم بصورة واضحة أن عمل الفريق يجب أن يجرى - وهذا ما سيحدث - بما يتفق تماما ومبادئ الميثاق وأحكامه ، بما في ذلك مبدأ المساواة في السيادة . كما ينبغي التشديد أيضا على أن عملهم لا ينبغي أن يعرقل الجهود التي يبذلها حاليا الأمين العام والهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة .

ثانيا ، أود أن أشير الى معايير اختيار أعضاء الفريق . فبوصفهم خبراء حكوميين دوليين رفيعي المستوى يجب أن توصي بهم حكوماتهم ، وأن يعينهم رئيس الجمعية العامة بالتشاور مع المجموعات الاقليمية . ويتوقع من الخبراء أن يسهموا بشكل موضوعي في عمل الفريق بصفتهم الشخصية كخبراء . ولا ينبغي لهم أن يقدموا آراء حكوماتهم فحسب ، بل أيضا الشواغل التي تشارك فيها مناطقهم أو المناطق دون الاقليمية ، وما الى ذلك . ونعتقد اعتقادا قويا بأنه من المفضل أن يكون لدى الأعضاء خبرة وضع السياسات على مستوى رفيع ، واهتمام ومعرفة واضحة بشؤون الأمم المتحدة ، وقدرة على حفز اهتمام المجتمع الدولي بعمل الفريق . ولكي يكون عمل الفريق مثمرا ، نتعشم أن يتمكن هؤلاء الخبراء من المشاركة الشخصية في جميع الاجتماعات ، مكرسين أنفسهم بالكامل لعطهم .

وثالثا ، أشير الى اسهام الأمين العام في عمل المجموعة . لقد بذل الأمين العام جهودا جديرة بالثناء لتحسين كفاءة وفعالية الأمانة العامة . وبوصفه المسؤول الادارى الرئيسي للمنظمة ، يرجى أن يقدم آراءه الى المجموعة ، كما قد يرغب أيضا في تقديم تعليقاته عن تقرير الفريق الى الجمعية العامة في دورتها العادية والأربعين .

وختاما ، أود أن أذكر مرة أخرى جميع من عطوا دون كلل في اعداد مشروع القرار هذا . وأرجو من هذه الجمعية الموقرة أن تعتمد مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) اعطى الكلمة الآن للممثلين الذين

يودون تعليلاً تصويتهم قبل التصويت على مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 .

فهل لي أن اذكر الوفود بأنه ، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٥١ ، تقتصر

تعليقات التصويت على . ١ دقائق فقط ، ويدلي بها المندوبون من مقاعدهم .

السيد ماسيل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد درس الوفد

البرازيلي بعناية فائقة مشروع القرار المعروض على الجمعية ، بل انه شارك في بعض المشاورات

التي اجريت خلال الاسابيع الماضية ، والتي اسفرت عن النص الحالي . وبطبيعة الحال

ادخلت بعض التحسينات على النسخة الاصلية ، مما جعل النص الحالي في حكم المقبول .

ومع ذلك ، لا تزال لدينا بعض الهواجس العميقة بشأن النص ذاته ؟ فاللغة المستخدمة

تنحو الى ان تعني ان قدرة الامم المتحدة على تحقيق مقاصد الميثاق وتنفيذها ، بما في

ذلك تنفيذ المقررات التي تتخذها اجهزة الامم المتحدة ذات الصلة ، انما تعتمد على تحسين

كفاءة التشغيل الاداري والمالي للمنظمة .

ونحن نعلم علم اليقين ، انه بالرغم من ان التحسينات مستصوبة دائماً ، فان الافتقار

الكامل للفعالية في الامم المتحدة ، لا ينجم عن قصور في التشغيل الاداري والمالي للمنظمة

لكنه ينجم عادة عن وجود الاهداف المتنافرة بل والتي لا يمكن التوفيق احياناً بينها وبين

السياسات الوطنية للدول الاعضاء وفي هذا الصدد ، يكون نص مشروع القرار مظلماً . وهذا

الانحياز يتجلى في تعريف صلاحيات الخبراء الحكوميين الدوليين في الفقرة ٢ " أ " ، والتي

وفقاً لها ستعهد الجمعية العامة الى ذلك الفريق بمهمة غاية في الصعوبة تتعلق بمعالجة

المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

كما ينبغي ايضاً ان توضح تماماً ، ان من مسؤولية الدول المتساوية في السيادة

ان تعزز فعالية الامم المتحدة في تناول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتعين

عليّ ان اقول انه يسعدني ان اسجل هنا ان ممثل اليابان قد اوضح هذه النقطة بنفس الكلمات

ذاتها ، وهذا يساعدنا الى حد كبير .

وانا ادرك - بطبيعة الحال - ان ما هو مقترح الان هو انشاء فريق خبراء حكومي دولي ، وهو تحسين هام للنصوص السابقة لكن البت نهائيا في هذا الامر في بد الجمعية العامة.

وأخذا بهذه المفاهيم في الاعتبار ، ستكون حكومة البرازيل على اتم استعداد للتعاون صوب احراز نتيجة ناجحة لعمل الفريق في اطار الميثاق ووفقا لمدأ تساوى جميع الدول في السيادة .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية)؛ ان موقفنا بشأن

مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 ، انما ينبع من الاعتبارات التالية ؛ -

بعد اربعين عاما من انشاء الامم المتحدة من الملائم ان ننظر في هيكل المنظمة وادائها لنرى ما اذا كان هذا الهيكل وهذا الاداء فعالين وعادلين ، واذا ما كانا يفيان بأهداف ومبادئ الميثاق ، وما اذا كانا يضمنان استقلال المنظمة والمساواة بين الاعضاء .

اننا اول من يريد هيكلا منصفا فعالا ، لكننا نعتقد ان هذا الزخم لتحسين منظمتنا يجب ان ينبع من جهودنا وعزمنا ، لا من الخارج او في شكل قسري . وبالتالي يجب ان يهدف هذا الزخم لا الى جعل منظمتنا اكثر فعالية فحسب ، بل اكثر انمافلا وعدلا واستقلالا واكثر ديمقراطية . وتحقيقا لهذا الهدف ، من الضروري الا تشغل مجموعة واحدة من الدول الوظائف الادارية في الادارة والوظائف التنفيذية في الوكالات المتخصصة بصورة بحثه دائمة ، لان ذلك ينتهك مبدأ التمثيل الجغرافي . ولا يجب لأى بلد ان يكون له اسهام مالي في ادارة المنظمة اكبر من غيره الى الحد الذى يمكن ان يستخدم به هذا الاسهام الاكبر كأداة لاحاق الضرر باستقلال المنظمة او التأشير على قراراتها او المناالبة بمزايا . فنحن بحاجة الى منظمة مستقلة ذات كرامة اكثر من احتياجنا الى منظمة ثرية وكبيرة . فاذا كانت المنظمة الاكثر غنى ستكون مقيدة وتابعة ، فلتكن اذن اقل غنى . واذا كان كبر حجمها سيجعلها اكثر ضعفا وقابلية للسقوا ، فلنجعلها اصغر .

لذا ، فالمشكلة الاساسية ليست هي الكفاءة الادارية للمنظمة ، لكنها بالأحرى فعالية المنظمة ذاتها . والشرط المسبق لتحقيق هذا الامر الأخير ليس مجرد توافر الارادة السياسية من جانب الدول الكبرى ، وهو امر لا قبل لنا به ، بل هو أيضا ممارسة الديمقراطية في استخدام القوة السياسية والاقتصادية داخل المنظمة - ومن واجبتنا كفالة حدوث ذلك لوضعه تحت خدمة جميع الدول الاعضاء - التي لم تكن غالبيتها قد ظهرت حتى الى حينز الوجود او نظمت كدول عندما حدد هيكل المنظمة وادائها وبالتالي لم تكن هذه الدول مشاركة في تلك العملية.

وعلى أية حال ، لا نريد كفاءة ادارية فحسب ، لكننا نريد أيضا كفاءة في تنسيق الاعمال داخل منظومة الامم المتحدة . وهذا امر يجرى تفويضة أيضا نظرا لانعدام الاتساق الذي نلاحظه اليوم في أنشطة الوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة وبالتالي ، نرى انه في الوقت الذي تحارب فيه منظمة الاغذية والزراعة الجوع يفرض صندوق النقد الدولي سياسات تحقق انتشار الجوع في اجزاء عديدة من العالم وبينما تعزز منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية التصنيع ، تحبط ممارسات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة عملية التصنيع في العالم الثالث ؟ وبينما تنهض منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلم بالتعليم ، يتوقف البنك الدولي عن تقديم القروض لخدمة هذا المجال بالذات ، وهكذا ر واليك .

ان الولاية الواسعة النطاق والتي نمنحها اليوم لفريق الخبراء الحكومي الدولي ، والمكرسة في مبادئ الميثاق ، والقائمة اساسا على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والتمثيل الجغرافي في ملء الشواغر - وهما المبدأن الوحيدان اللذان يشار اليهما على وجه التحديد في النص - موجهة صوب تحسين فعالية الامم المتحدة في الوفاء باهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وعلى اساس هذا الفهم فيما يتعلق بمسؤولية الفريق المزمع تشكيله وتناوله للمشاكل المدرجة ، يؤيد وفد بلادي مشروع القرار .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسانية) : لقد استمعنا باهتمام شديد منذ بضع دقائق الى العرض الذى قام به ممثل اليابان لمشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 ، المعنون " استعراض كفاءة التشغيل الادارى والمالي للأمم المتحدة " الذى طرحه المشاركون في تقديمه في اطار البند ٣٩ من جدول الأعمال المعنون " الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة " . وكان لدينا منذ البداية اهتمام شديد بالمبادرة التى اتخذتها اليابان بالدعوة الى انشاء ما يسمى اليوم " فريق خبراء حكومى دولي رفيع المستوى " بهدف اجراء استعراض للمسائل الادارية والمالية في الامم المتحدة بغية تحديد التدابير التى تزيد من تحسين كفاءة التشغيل الادارى والمالي للأمم المتحدة . ونحن نقدر الجهود التى بذلها وفد اليابان من اجل التوصل عن طريق المشاورات غير الرسمية الى صياغة نص يحظى بالتأييد على اوسع نطاق ممكن في الجمعية العامة . وقد أعربت كثير من الوفود اثناء تلك المشاورات عن شكها فيما يتعلق باستصواب ادراج الموضوع في اطار البند المتعلق بالاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . ويعرف الجميع حجم الجهد الذى بذلته اللجنة التحضيرية التى يرأسها السفير لوساكا والجهود المكثفة التى بذلها السفير كريشنان الذى عهد اليه بالاشراف على اعداد مشروع الاعلان . غير أن ذلك العمل لم يتم بنجاح بسبب عدم وصول فريق الصياغة الى اتفاق ، وكذلك ينفسي التذكير بالمحاولات التى بذلت في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر وهو اليوم الذى كان من المقرر ان تختتم فيه دورة الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، بموجب القرار ٣٩ / ١٦٦ ألف .

ومن ناحية اخرى تجدر الاشارة الى ان المشاركين في مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 قد تلقوا عددا من الاقتراحات تهدف الى تعزيز النص واعطاء مزيد من التفاصيل بشأن ولاية فريق الخبراء الحكومى الدولي الرفيع المستوى وزيادة توضيح الهدف من التجربة التى ستطبق في العام القادم . غير ان التغييرات التى أجريت على النص الاصلي لم تدد الشكوك لدى بعض الوفود . ولهذا السبب ندلي ببياننا هذا .

ان وفد المكسيك يؤيد ما تفرره الجمعية العامة على الرغم مما يخالجننا من شكوك كثيرة فيما يتعلق ببعض جوانب مشروع القرار . ونعتقد في المقام الاول ان التجربة السنتي سيقوم بها فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ينبغي ان تقتصر على الجوانب الادارية والمالية البحتة لتشغيل الامم المتحدة وان يترك المسائل السياسية جانبا . ونظرا لطبيعة المهمة التي يضطلع بها الفريق لا يجوز ان تمتد ولايته لاكثر من عام .

ومن العسير علينا ان نفهم المقصود من الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق والجزء الأخير من الفقرة ٢ (أ) من المنطوق . ونرى انه لا يمكن اقامة عملة بين تحسين الكفاءة الادارية والمالية للمنظمة والامثال التام لمبادئ ومقاصد الميثاق . وكيف يمكن القول بأن الترتيب الاكثر فاعلية لنظام الميزانية سيسهم في حل المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي ؟ ان المطلوب هو ان تتجاوز الارادة السياسية للدول الكلمات البانانة وتتجلى في اعمال ملموسة .

ثانيا ، نرى ان اي تبرير يوصي به الفريق " لتحسين كفاءة التشغيل الاداري والمالي للامم المتحدة " يجب ان يحظى بالتأييد الجماعي - واؤكد : التأييد الجماعي - للخبراء الحكوميين الدوليين الذين سيجري تعيينهم . وعلاوة على ذلك يجب ان يضم الفريق بأعماله على اساس مجموعة من المعايير التي يود وفدي ان يؤكد من بينها المعيارين التاليين :
اولا ، يجب الحرص على ألا يؤدي اي اقتراح يتعلق بالمسائل الادارية في منظمنا السي اساس بمبدأ المساواة السيادية لكل اعضاء المنظمة ؛ ثانيا ، يتحتم ضمان عدم المساس بأى حال من الاحوال باستقلال الامم المتحدة وفعاليتها نتيجة للضغوط ، ومنها الضغوط المالية او غيرها ، وذلك وفقا لنص وروح الميثاق ، ومع مراعاة المادة ١٠٠ من الميثاق بصفة خاصة .

ثالثا ، يود وفد المكسيك ان يؤكد على مضمون الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 . ونعرب في هذا المقام مجددا عن خالص امتناننا للأمين العام

لما اضطلع به من جهود لتحسين كفاءة وفعالية الأمانة العامة التي يرأسها فما زال الأمين العام يبذل منذ بداية ولايته كل جهد ممكن لتحسين أسلوب عمل الامانة العامة ، وكاننت نتائج جهوده ايجابية ومشجعة .

وأخيرا نشارك في الاحساس بالقلق الذي أعربت عنه وفود عديدة لأن الجمعية العامة بعد ان فشلت في صياغة اعلان بمناسبة الذكرى الاربعين لانشاء المنظمة تقدم الان على اعتماد وثيقة تقتصر على الجانبين الادارى والمالي وتغفل المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحتل مكانا بارزا في جدول اعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. ويقلقنا ان هذا القرار اتخذ في اطار البند ٣٩ من جدول الأعمال المعنون " الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة " في حين ان النظر في ذلك البند ، وفقا لفهمنا للقرار ١٦١/٣٩ ألف اختتم في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر الماضي .

السيد الاشكل (اليمين الديمقراطية) : أود ان انتهز هذه الفرصة لا تقدم

بالملاحظات التالية حول مشروع القرار المقدم امامنا A/40/L.42/Rev.1 أولا - ان وفد اليمين الديمقراطية يستغرب السرعة التي تم بها تقديم هذا المشروع مباشرة الى الجمعية العامة في هذه الدورة الاحتفالية ، ان ان الجمعية العامة قد واجهت كثيرا من المشاكل في خلال هذه الدورة وقضت وقتا طويلا خاصة في دورتها الاحتفالية. وبالرغم من ذلك فقد لاحظنا ان مشروع القرار المقدم امامنا قد قدم بسرعة بالغة .

ثانيا ، اننا نستغرب طبيعة المشاورات التي تمت للتوصل الى مشروع القرار المقدم امامنا ، فبالاضافة الى ان بعض هذه المشاورات كانت ذات طابع انتقائي ، فان المشاورات بشكل عام لم تأخذ المجرى الطبيعي المتعارف عليه في الامم المتحدة . فنحن في المجموعة العربية مثلا لم نناقش هذا الموضوع ، كما ان الموضوع لم يأخذ حقه في النقاش بشكل واسع في مجموعة ال ٧٧ .

ثالثا ، اننا نعلم ان لجنة خاصة قد شكلت للاعداد والتحضير للدورة الاربعين وللخروج ببيان للاحتفال بهذه الدورة . وهذا من ان تقف الجمعية العامة امام البيان الخاص بهذه الدورة الاحتفالية ، فاننا نرى امامنا مشروع قرارنا طابع مالي وادارى تحت بند الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة .

اننا نود ان نسجل اسفنا الشديد لعدم تمكن الجمعية العامة من الموافقة على البيان الذى اعدته اللجنة الخاصة بالذكرى الاربعين .

وفي نفس الوقت فاننا نستغرب ان يكون البديل لذلك البيان السياسي الهام، هذه الوثيقة التي تعالج المسائل المالية والادارية في الامم المتحدة. واننا نرى ان التركيز على الناحية المالية والادارية يعد بمثابة التقليل من أهمية المشاكل السياسية التي يجب ان تعالجها هذه المنظمة.

رابعا، لقد استغربنا مجيء هذه الورقة مباشرة الى الجمعية العامة قبل ان تذهب الى اللجنة المختصة، وان تناقش بشكل مستفيض، كما هو حاصل بالنسبة لبقية المواضيع فذلك نوع من المعاملة الخاصة لمشروع قرار ذي طابع هام في دورة خاصة هي الدورة الاحتفالية الاربعين للجمعية العامة.

اننا نؤيد أى نوع من الاصلاح المالي والادارى في الامم المتحدة . ولكننا لا نعتقد أن المشاكل السياسية التي تعالجها المنظمة هي نتيجة مباشرة للمشاكل الادارية والمالية. ولقد أكد الجميع أن عدم وجود الرغبة السياسية والقرار السياسي في الامتثال لقرارات الامم المتحدة، هو الذى سبب المشاكل الكبيرة التي تعانيها المنظمة. اننا نؤيد من حيث المبدأ أى اصلاح ادارى ومالى، ولكننا نرى أن اللجنة التي ستشكل لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التمثيل الجغرافي، ولا بد أن تؤكد على حقوق الممثلين في التعبير عن مواقفهم في اطار مبادئ الميثاق المتعارف عليها.

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الدورة الاربعين للجمعية العامة توشك على الانتهاء. وقد كانت دورة تذكارية ناجحة شارك فيها العديد من رؤساء الدول والحكومات، ولكن لسوء الحظ لم يصدر أى اعلان، الأمر الذى يدل على استمرار انعدام الارادة السياسية مما يؤدي الى اضعاف هذه المنظمة. لذا فانني أشاطر آراء زملائي الذين يؤكدون على أن جانب الضعف الاساسي في الأمم المتحدة يكمن في افتقار الدول الاعضاء الى الارادة السياسية لتنفيذ قراراتها ومقرراتها. والى ان يتسنى احترام تلك القرارات والمقررات سيظل ينظر الى الامم المتحدة على انها ضعيفة وغير فعالة. ولكن هذه المشكلة لا يمكن أن تحلها الأمم المتحدة؛ فلن

يحلها الا الدول الاعضاء ذاتها ، التي يتعين عليها تنفيذ القرارات والمقررات التي تعتمد ها سنة بعد أخرى .

غير أن هناك بعدا آخر لمشاكل هذه المنظمة ، يتعلق بكفاءتها في النواحي المالية والادارية . وللأسف هناك فكرة شائعة بأن الامم المتحدة لاتدار ادارة حسنة وتصور تلك الفكرة في قصة الصبي الذي يزور الأمم المتحدة للمرة الاولى ويسأل أباه " كم شخص يعمل في الأمم المتحدة يا أبي ؟ " ، ويجيبه أبوه " النصف تقريبا " . ولا شك ان هذه القصة خيالية ، ولكنها تبرز مفهوما معينا عن الأمم المتحدة .

وانني ادرك أيضا أن تلك الفكرة عن عدم الكفاءة الادارية والمالية تعمقها في بعض الاحيان بلدان نيتها الحقيقية تقويض انفعالية السياسية والاقتصادية لهذه المنظمة ولكن اذا كان هناك نقاد للأمم المتحدة ذوو نوايا سيئة ، فهناك آخرون يؤمنون بأن تعزيز كفاءة التشغيل الاداري والمالي للمنظمة سيخدم مصالح أغلبية الدول الأعضاء .

ان الأمم المتحدة ، مثلها في ذلك مثل أية مؤسسة انسانية أخرى ، سيعتريها الوهن اذا لم يكن لديها سوى محبين غير منتقدين أو منتقدين غير محبين . فأولئك الذين يساندون الأمم المتحدة ، مثل سنغافورة ، يودون أن يروها معززة من خلال استعراض كفاءة تشغيلها الاداري والمالي . لذلك فاننا نؤيد مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 .

وللاسف هناك تصورات خاطئة عديدة متعلقة بمشروع القرار هذا ؛ أولها ان أي استعراض من هذا النوع ، اذا ما أسفر عن وفورات مالية ، لن يفيد الا المساهمين الرئيسيين وهو تصور قائم على افتراض ان المساهمين الرئيسيين هم المستفيدون بالجانب الأكبر من أية وفورات مالية . وهذا ليس بصحيح ؛ لاننا اذا نظرنا الى المساهمات باعتبارها نسبة مئوية من الدخل الاجمالي ، سنجد أن أكبر المساهمين هم الدول الصغيرة . واليكم مقارنة بسيطة لتوضيح هذه النقطة . لنأخذ على سبيل المثال رجلا يكسب ألف دولار شهريا . ان اسهاما قدره عشرة دولارات لا يعد شيئا يذكر بالنسبة لهذا الرجل أما بالنسبة لشخص آخر لا يحصل الا على عشرة دولارات شهريا - وهناك كثير في العالم الثالث على هذا المستوى - فان عشرة دولارات تعني كل دخله . وبهذا المعيار ومنعت

ادارة الأمم المتحدة لشؤون الاعلام قائمة بعشرين بلدا تعتبر اسهاماتها أكبر الاسهامات بالنسبة لدخولها ، ومن هذا المنطلق تصبح العشرين بلدا التالية في صدارة المساهمين غينيا-بيسار ، وغامبيا ، والكونغو ، وسان تومي وبرنسيبي ، واليمن الديمقراطية ، وليبيريا والنرويج ، وملديف ، ودومينيكا ، وسانت فنست وجزر غرينادين ، وفرينادا ، وبوتسوانا ، والدانمرك ، والسويد ، والرأس الأخضر ، وسيشيل ، وتوغو ، وسوازيلندا ، وهولندا ، وغينيا الاستوائية . وهكذا نجد ان الدول الصغيرة هي التي سوف تستفيد من أية وفورات مالية في الأمم المتحدة .

اما التصور الخاطئ الثاني فهو أن مشروع القرار هذا ، هو حصان طرواده الذي أدخله أحد البلدان لتقويض مبادئ الميثاق الاساسية ، وادخال مبدأ التصويت المرجح ونعتقد أن هذا لن يحدث ، لأن مشروع القرار يعيد التأكيد على الميثاق ، وعلى مبدأ المساواة في السيادة الذي تلتزم به دولة صغيرة مثل سنغافورة التزاما جوهريا . كما يدعو مشروع القرار ايضا الى انشاء فريق خبراء متنوع ممثل تمثيلا جغرافيا عادلا لدراسة شؤون الامم المتحدة ، ومثل هذا الفريق المتنوع لن يوافق على الاطلاق على اى اقتراح من شأنه تقويض الميثاق . والاهم من ذلك انه اذا كانت بعض الدول الصغيرة مثل سنغافورة ترى ان مبدأ المساواة في السيادة المكرس في الميثاق مبدأ ثمين ، فان الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ايضا يرون ان وضعهم المتميز في الميثاق الحالي لا يقل عن ذلك قيمة واهمية ؛ لذا فاني اعتقد انهم سيعارضون اى اقتراح بتغيير الميثاق بقدر ما تعارضه الدول الصغيرة بل وبصورة اكثر قوة .

والنقطة الاخيرة التي اود الاشارة اليها نقطة حساسة بعض الشيء . فهذه المنظمة بها ١٥٩ دولة عضوا ، معظمها دول صغيرة مثل سنغافورة . ونحن نستمع منذ وقت طويل الى شكاوى مفادها ان مبدأ المساواة في السيادة ، الذي يعني ان تتخذ القرارات بتطبيق مبدأ صوت لكل دولة ، ادى الى سيطرة الدول الصغيرة على الامم المتحدة لانها تشكل الاغلبية الساحقة لاعضاءها . كما كانت هناك ادعاءات بان الدول الصغيرة هي المسؤولة عن حالة الضعف التي وصلت اليها هذه المنظمة . ورغم انني

لم اخدم هنا الا منذ ١٥ شهرا فقط ، فقد لاحظت ان هذا هو أسوأ تصوير لكيفية اداء هذه المنظمة لوظائفها . فمن الناحية العملية لا تمثل معظم الدول الصغيرة - بسبب صغر حجم وفودها - في المشاورات غير الرسمية الحاسمة التي تتبلور فيها القرارات والمقررات التي نعتمدها . وفي اغلب الاحيان لا يكون لهذه الدول الصغيرة اية قدرة على التأثير تائيرا حقيقيا على جدول الأعمال الدخيم لهذه المنظمة ، ولا على الاسهام في طرق ووسائل تحسين تنفيذ ذلك الجدول . الا ان هذا الاستعراض لكفاءة التشغيل الاداري والمالي للأمم المتحدة يتيح الفرصة للدول الصغيرة لدراسة جميع جوانب التشغيل الاداري والمالي للمنظمة . وينبغي لذلك الاستعراض ، كما نامل ان يقدم لنا تقييما مستقلا لما يجرى بالفعل في هذه المنظمة ، وهي امور لا تستطيع اية دولة صغيرة بعفدها ان تدرسها .

ومن ثم اود ان اناشدكم ، سيادة الرئيس ، واناشد عن طريقكم المجموعات الاقليمية ان تتأكد من انه عندما يتم اختيار الاعضاء الثمانية عشر سيبدل كل جهد لفرمان ان تمثل الدول الصغيرة في ذلك الفريق تمثيلا عادلا ، والا يشكل ذلك الفريق فقط من خبراء من الدول الكبيرة او متوسطة الحجم كما هو معتاد .

وتعتقد سنغافورة اعتقادا راسخا أن الدول الصغيرة هي أكثر من سيخسر اذا تفرقت هبة ومصداقية الأمم المتحدة بأي شكل . ولطالما تصورنا أن تلك المنظمة ستبقى على الدوام . والتاريخ يعلمنا أنه ما من مؤسسة دامت . ولن يكتب البقاء لأي مؤسسة الا بالرعاية والحرص الدائمين .

وحيث أن مرمى مشروع القرار هذا هو تحسين الفعالية الادارية والمالية للأمم المتحدة وحيث أن هذا التحسن ضروري لاعادة بناء هبة ومصداقية هذه المنظمة ستؤيد سنغافورة مشروع القرار وتناشد الدول الصغيرة الأخرى أن تحذو حذوها .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : ان وفد الجمهورية العربية السورية يؤيد من حيث المبدأ المبادرات الرامية الى تحسين كفاءة التشغيل الاداري والمالي للأمم المتحدة بما يتفق مع مقاصد وأغراض الميثاق .

ان تأمين أرفع المستويات كفاءة ومقدرة ونزاهة في تشغيل موظفي الأمم المتحدة والامانة العامة هو أيضا مطلب دولي جماهيري كما هو مطلب وطني . وفي هذا الاطار نرغب في بيان الملاحظات التالية على مشروع القرار المدرج في الوثيقة A/40/L.42/Rev.1 .
أولا ، ان انشاء فريق الخبراء الحكومي يجب أن يكون قائما على توزيع جغرافي وسياسي عادلين وأن يأخذ بصورة أساسية لضرورة التمثيل العادل المناسب لأعضاء مجموعة ال ٧٧ .

ثانيا ، كنا نفضل أن تكون ولاية اللجنة الحكومية المراد انشاؤها بموجب الفقرة ٢ من المشروع محددة بشكل دقيق وواضح وذلك لتبديد الغموض الذي يؤدي احيانا الى تفسيرات تعاكس مقاصد وأغراض القرار .

ثالثا ، نظرا لأهمية الموضوع ، حبذا لو وزع هذا المشروع في وقت مبكر من هذه الدورة لتمكين الاجهزة المختصة في بلادنا من دراسة الموضوع دراسة وافية ، وكذلك لكي تتمكن المجموعات الوطنية والاقليمية في الامم المتحدة من التشاور حوله ودراسة دراسته دراسة وافية جوهرها وزمنا .

رابعاً ، يجب أن ينفذ مثل هذا المشروع بشكل يتفق مع اغراض التعاون الدولي في سبيل التنمية وانشاء علاقات اقتصادية اكثر عدالة تتم عبر التنسيق داخل الامم المتحدة . ونرجو الا يؤدي هذا المشروع الى تقليص دور الامم المتحدة في أنشطة اجهزتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق استعمال الوسائل الادارية والمالية .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

اود بادئ ذي بدء ، ان اعرب عن تقديري لما بذله سفير اليابان ومقدمو مشروع القرار هذا من جهود في محاولة لصياغة نص يحظى بقبول الجميع ، ونحن جميعاً نتفق معهم على ضرورة تحسين فعالية الادارة الادارية والمالية للامم المتحدة لا في الذكرى الاربعةين لانشائها فحسب بل وايضا كل عام .

وانتم صوتي الى من سبقوني من المتكلمين فيما اشاروا اليه من ان عجز هذه الجمعية عن التوصل الى توافق في الآراء بشأن اعلان الذكرى الاربعةين انما يدل على الافتقار الى الارادة السياسية ، الامر الذي يمكن ان يذعن الامم المتحدة ، وانعدام الارادة السياسية هو المآخذ الرئيسي الذي ينبغي للجمعية العامة ان تعكف على معالجته يوماً ما .

وعودة الى مشروع القرار ، كنا نفضل بالطبع ان يتاح لنا مزيد من الوقت لنبحثه مع خبراءنا وحكوماتنا ، ولكننا وقد بلغنا اليوم هذه المرحلة ، الا وهي مرحلة طرحه للتصويت ، فاننا سنؤيده على أمل ان ولاية هذا الفريق المنوطة به اجراء الاستعراض ستقتصر كلية على ما يدور اليه مشروع القرار ، والا تفسر عبارة " معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية " على انه توسيع لنطاق ولاية ذلك الفريق لتتجاوز المهام الادارية والمالية البحتة .

وانتم صوتي الى الكثيرين ممن سبقوني من المتكلمين واعرب في الآمل ان تحرضوا با سيادة الرئيس ، على تبديد هذه المخاوف عند اختيار الخبراء للفريق .

السيد سايمالا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذا العام بلغت الأمم المتحدة عامها الاربعين ، وهو السن الذي يكتسب فيه العمر مزيدا من الثقة. ومن المؤسف اننا لا نستطيع ان نقل الشيء ذاته عن منظماتنا التي تعرّضت فسي عيها الاربعين لانتقادات شديدة من جانب الكثيرين من قادة العالم. ولذا فقد يكون من اللائم ان تجرى المنظمة نوعا من مراجعة الحساب ومراجعة النفس. وقد ينبغي لها ان توجه السؤال " الى اين نمضي وهل نحن سائرون في احسن طريق ؟ " .

اني متأكد من أن مشروع القرار المطروح أمامنا يستهدف بالضبط طرح هذا السؤال ، ومن ثم ستبذل عند السعي الى الاجابة على هذا السؤال ، محاولات مخلصة وايجابية صوب تحقيق قدر أكبر من الفعالية والاقتصاد والانجاز .

ان من أقسى الانتقادات التي توجه الى الأمم المتحدة هي أن ٨٠ في المائة من ميزانيتها تعود الى نفقات الموظفين . فهذا في رأيي غير متناسب وفريب على أساس أن من بين أهداف المنظمة رصد الأموال للمشاريع الرامية الى تخفيف وطأة الجوع والمعاناة وتحسين مستويات معيشة الشعوب واعادة الكرامة الانسانية للملايين الذين يعانون من البؤس .

وأود أن أخوض للحظات في مسألة نفقات الموظفين وفي رأي وفد بلادي ، فان مستوى المرتبات لم يرتفع فحسب متجاوزا كل حدود المعقول ، بل أن معاشات المتقاعدين وصلت الى مستويات فلكية . ووفد بلدي بسبب قلة عدد أعضائه ، قد أصيب بالهلع في الآونة الأخيرة عندما علم أنه حسبما اقترحه مجلس الصندوق المشـترك للمعاشات التقاعدية ، فان وكيل الأمين العام الذي يتقاعد في سن الستين عند نهاية العام الحالي بعد ٣٥ سنة من الخدمة يمكن أن يحصل على معاش تقاعدي سنوي قدره ٩١ . . . من دولارات الولايات المتحدة . ان مبلغ ٩١ . . . من دولارات الولايات المتحدة كمعاش سنوي يتحدث عن نفسه ولست بحاجة الى أن أخوض في التفاصيل . والحقيقة أن ذلك يتعدى اسهام بلدي في ميزانية المنظمة .

وثمة سبب آخر يثير القلق هو ازدياد عدد المؤتمرات والحلقات الدراسية ويبدو أن كل ما على المرء هو أن يسمي الاجتماع الذي يريده فتهدب الأمم المتحدة الى تنظيمه بكل ما يلزمه من أفرقة الخبراء والمستشارين وفيرهم ، فضلا عن نفقات الخبراء ، هناك تكاليف متزايدة لخدمة المؤتمرات وأي شيء يتعدى ٢٥٠ . . . دولار و دولار ليس أمرا غير عادي .

ورب امرئ يتساءل ما الذي تحققه هذه المؤتمرات الكثيرة ؟ على سبيل المثال قد يسأل المرء ما هو هدف عقد مؤتمر بشأن ناميبيا أو الفصل العنصرى في أوروبا . نحن

جميعا نعمت الفصل العنصرى وفي حين أعتدنا العديد من القرارات بشأن ناميبيا ، ليس من الأفضل أن تخفف الدولارات المنفقة على المؤتمرات . من محنة ضحايا الفصل العنصرى في جنوب افريقيا والقمع في ناميبيا ، بدلا من تعزيز أرباح شركات الطيران والفنادق ؟

ويأمل وفد بلدى أن يتفحص فريق الاستعراض ، هذا الأثر التكاثرى الذى جانب فشل شائع قبل ما تبدأ به الأمم المتحدة . فعاما بعد عام تتزايد تقديرات الميزانية رغم أن الحاجة لبحث بند بعينه لم يعد ملحا أو ضروريا كما كان الحال عليه عندما أدرج أصلا في جدول الأعمال . فعلى سبيل المثال ، في حين تدنى عدد المستعمرات والاقليم الواقعة تحت الوصاية بشكل جذرى ، فان اعتمادات الميزانية المخصصة لهذه البنود لم تقل بأى شكل حقيقى أو ملموس . وهناك العديد من البنود على هذا المنوال . كم سيكون العالم أفضل وكم ستزيد صداقية الأمم المتحدة لو انفتحت أرصدة أكثر على مشاريع فعلية ترتبط بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب بدلا من تزايد النفقات على المؤتمرات والحلقات الدراسية .

واذ قلت ذلك ، لدى مشكلة بسيطة مع الفقرة ٣ من منطوق الوثيقة A/40/ C.42/Rev.1 ، وينبغي لي أن أعرب عن خيبة أملى لأنني تلقيت الوثيقة صباح اليوم فقط ولكن في السطر الثاني من الفقرة ٣ ، وعلى الرغم أن ذلك قد يكون خروجاً على النظام أريد توضيحاً في استعمال كلمة " the " في النص الانكليزى بين كلمة " Possible " و " members " لأن ذلك يثير قلتي وي طرح بعض التساؤلات . والفقرة هي على النحو التالي :

" ترحو من رئيس الجمعية العامة أن يقوم ، بالتشاور مع المجموعات الاقليمية ، بتعيين أعضاء فريق الخبراء الحكومى الدولى الرفيع المستوى في أقرب وقت ممكن ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافى العادل " (A/40/L.42/Rev.1 ، الفقرة ٣) .

وسؤالي يتعلق بأداة التعريف في النص الانكليزى . اذ يبدو أن الأعضاء

قد حددوا بالفعل ، واعتقد أن لو كانت أوردت عبارة توضيحية بعد ذلك ، تشيا مع الفقرة التالية من المنطوق ، لجعلت الأمر أكثر وضوحا . ولكن حسب فهمي للنص الانكليزي ، فاننا نحاول أن نحدد الأعضاء الذين عينوا بالفعل . وأود الحصول على توضيح في هذا الشأن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يتعلق بالسؤال الذى طرحه ممثل جزر سليمان ، وتوضيحا للنقطة التى أثارها ، بما أنه لم يعتمد أى قرار حتى الآن فان الرئيس لم يجرأية مشاورات مع أى طرف . وعندما يعتمد القرار ، فانه وفقا لما يحدث في المعتاد ، سيعقد اجتماع لرؤساء المجموعات الاقليمية في أقرب فرصة ممكنة وسوف يحصل ذلك بعد اجتماع صباح اليوم ان أمكن - وسيبلغون فيه بضرورة عقد اجتماعات لمجموعاتهم في ضوء مشروع القرار المعتمد مؤخرا . وأن يقرروا من الذى سيمثلهم . ولكن أول ما ينبغي أن يؤكد عليه هو أن نتأكد أن التمثيل الجغرافي العادل مضمون وفقا للعرف المتبع في الأمم المتحدة .
وأؤكد لممثل جزر سليمان أنه لم يعين أى عضو في هذا الفريق اذ لم يعتمد أى قرار ولم تجرأية مشاورات .

السيد سايمالا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر سيدى الرئيس ما زلت أجد صعوبة في هذه الصيغة . ربما أمكن تغيير الصيغة بحيث توضح الأمر بدرجة أكبر وتجعل الفقرة متسقة مع سائر الفقرات . ولعل بإمكاننا أن نقول مثلا :

" . . . بتعيين العدد المقترح من أعضاء الفريق في أقرب وقت ممكن " .
انني متأسف جدا ان كان هذا الاقتراح قدم بشكل يخرج عن تنظيم العمل ولكن مثل هذا التغيير سيجعل النص اكثر قبولا لي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير الراغب في تعليل التصويت قبل التصويت . تبت الجمعية العامة الان في مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 وترد الاثار المقترحة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار هذا في تقرير اللجنة الخامسة A/40/1063 .
هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار
A/40/L.42/Rev.1

اعتمد مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 (القرار ٢٣٧/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها بعد التصويت .

السيد بوجي (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد اهدى وفد الارجنتين استعداداه دائما ، كما هو الحال اليوم ، للتعاون بكل الوسائل الممكنة بغية تحسين فاعلية الامم المتحدة . ولهذا السبب ايدنا مشروع القرار
A/40/L.42/Rev.1

ومع ذلك ، يود وفد بلدي ان يقدم بعض التعقيبات . فنحن نعرب اولا وقبل كل شيء عن اسفنا لاننا لم نتمكن ، بمقتضى البند ٣٩ من جدول الاعمال ، اى " الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة " ، من احراز اى تقدم بشأن المسائل السياسية المضمونية بالتوصل الى اعتماد اعلان رسمي وعلى الرغم من اهمية الجوانب الادارية والمالية ، يتعين علينا ان نؤكد الهدف الاساسي لهذه المنظمة وهو السعي في التوصل الى الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الدولي عن طريق تحديد هذه المشاكل واعادة التأكيد على الارادة السياسية للدول الاعضاء للتفاوض من اجل التوصل الى حلول توفيقية لتلك المشاكل . ومن ثم ، كنا نحيد تقديم النص الذي اعتمد على التوفي اطار بنسب آخر من بنود جدول الاعمال .

ثانيا ، ان اى منظمة مثل منظمة الامم المتحدة بحاجة الى قيام التعاون والاتفاق دوما بين جميع الدول الاعضاء فيها . ويؤمن وفد بلدى انه لن يتسنى تحقيق الهدف الذى يرمى اليه مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 ، دون الاتفاق والتعاون الكاملين بين كل الدول الاعضاء في المنظمة ، وفي اطار ميثاقها .

السيد بواكير (هوروندى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود في

مستهل بياني أن اضطلع بمهمة حزينة بالنيابة عن مجموعة البلدان الافريقية وبالنيابة عن بلدى ، هي ان اعرب عن خالص التعازى لوفد موريشيوس لوفاة رئيس وزرائها السابق فخامة السير سيووساجور رامجولام ، ان وفاة هذا السياسي المحنك خسارة فادحة ليس لموريشيوس فحسب ، بل لافريقيا باسرها . وسوف تذكر افريقيا دوما الدور الهام الذى اضطلع به السير سيووساجور رامجولام في تعزيز الوحدة الافريقية عندما تولى مسؤوليات منصبه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية في عامي ١٩٧٦-١٩٧٧ . ونحن نرجو من وفد موريشيوس ان ينقل عزاءنا الخالص ومواساتنا الصادقة لاسرة الفقيد .

وبالنيابة عن المجموعة الافريقية ، اود ايضا ان اعرب لوفد القلبين عن خالص عزائنا لوفاة الجنرال كارلوس رومولو . ونحن ندرك تماما الدور الهام الذى اضطلع به بوصفه دبلوماسيا قديرا وماهرا ومحنكا وبوصفه مؤسس الامم المتحدة ، الدور الذى اضطلع به من اجل تعزيز المنظمة . وليست وفاته خسارة لبلده فحسب ، بل خسارة ايضا للمجتمع الدولى .

لقد كان مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 محل دراسة متعمقة من جانب مجموعة الوفود الافريقية التي يشرفني ان اتكلم بالنيابة عنها . لقد تفاوضنا مع مقدمي هذا المشروع ومع ممثلي المجموعات الاقليمية الاخرى حتى نكفل ان تتجلى فيه مصالح افريقيا ومبادئ ميثاق الامم المتحدة تجليا كافيا . وكما ذكرت اثناء المشاورات غير الرسمية ، رحبت مجموعة البلدان الافريقية في الامم المتحدة بالمبادرة التي اخذت بزمامها وفد اليابان الذى قدم مشروع قرار يرمى الى بحث التشغيل الادارى والمالى للامم المتحدة نظرا الى ان المجموعة الافريقية تهتم ايضا بفاعلية الامم المتحدة وتعزيز

دورها . لقد كانت المنظمة منذ انشائها بحاجة الى دراسة انظمة عملها وفعاليتها بغية تحسين تشغيلها وتعزيز دورها في حفظ السلم والامن الدوليين ، فضلا عن النهوض بالتعاون والتنمية الدوليين .

وقد ساهمت الوفود الافريقية لدى الامم المتحدة بفعالية في المفاوضات التي اجريت بشأن مشروع القرار الذى اعتمد على التو . وقد اثبت ذلك الاسهام من رغبته في ارساء الاسس المشتركة لاتخاذ الاعمال التي ترمي الى تعزيز منظماتنا . ومع ذلك ، فان بحث فعالية التشغيل الادارى والطالى للامم المتحدة هو جزء من الدراسة الشاملة التي ينهني اجرائها من المنظمة . وتتناول هذه الدراسة جانبها واحدا من جوانب المشاكل العامة التي تواجهها الامم المتحدة . ومن الواضح ان هناك علاقة متبادلة بين المشاكل الادارية والعالية التي تواجهها الامم المتحدة والمشاكل الاخرى التي تواجهها المنظمة فبط يتعلق بترشيد طرق تشغيلها ، وعملية اتخاذ القرارات وقدرتها على تنفيذ قراراتها ومقرراتها ، التي كثيرا ما تبقى حبرا على ورق .

وتؤدى المشاكل الادارية بالضرورة الى مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية . وقد اكد جميع المشتركين في الدورة التذكارية الاربعين لانشاء المنظمة على هذه الحقيقة . ومع ذلك ، قدمت الوفود الافريقية تنازلاتها بغية التوصل الى حل توفيقى ، جذير بان اسمه حلا ايجابيا .

وعلى الرغم من حسن النوايا التي حققت بها الدول الافريقية هذا التوافق في الاراء ، لايسعنا الا أن نلاحظ ونعترف بأن مشروع القرار الذى تم اعتماده على التو قد طرح في اطار سياق صعب على النحو الذى تميزت به مشكلة منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، حيث ادت المشاكل التي لم تكن سوى مشاكل مالية وادارية الى اضافة طابع سياسي متطرف في نهاية المطاف ، والى حالة توشك ان تهدد تلك المنظمة الدولية على نحو خطير ، وهي المنظمة التي اثبتت نجاحها في مجالات التربية والعلم والثقافة الخاصة بها . وما زالت افريقيا والعالم الثالث بصفة عامة يحتاجان تلك المنظمة .

وفي اللجنة الخامسة ، اتسمت المناقشات ببيانات اعربت فيها بعض الوفود عن شواغلها ازاء التشغيل المالي للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . بل أنها ذكرت بشكل عابر ما لعملية التصويت في الامم المتحدة من وزن . وجميع الدراسات التي ستجرى بمقتضى هذا القرار ، الذى اتخذناه توأاً ينبغي ان تجرى وفقاً لمبادئ واحكام الميثاق . وترى المجموعة الافريقية ان أى اصلاح يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مبدأ المساواة في السيادة بين كل الدول طبقاً للفقرة ١ من المادة الثامنة عشرة من الميثاق التي تنص على ان يكون لكل عضو في الامم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة .

ان فريق الخبراء الدولي الحكومي ، وهو الفريق الرفيع المستوى المشكل بموجب هذا القرار ، سيقدم تقريراً الى الجمعية العامة ، وفيه عن القول ان جميع الدول الاعضاء ستحتفظ بحقها في مناقشة هذا التقرير وفقاً لما تراه . وسيكون التوزيع الجغرافي العادل بالنسبة لاعضاء هذا الفريق الثمانية عشر وفقاً للممارسة المتبعة . ومن المفهوم انه سيكون للدول الافريقية خمسة مقاعد .

ان مجموعة الدول الافريقية على استعداد للتعاون الكامل معكم ، السيد الرئيس ، في تعيين الاعضاء الافريقيين في فريق الخبراء الدولي الحكومي في أقرب وقت ممكن . ونأمل في الا يعوق عمل هذا الفريق الأجهزة والهيئات الفرعية الاخرى في الامم المتحدة من مواصلة عملها وفقاً للولاية المنوطة اليها من الجمعية العامة .

وفضلاً عن ذلك ، من المهم التأكيد على أن فريق الخبراء الدولي الحكومي ينبغي أن ينجز مهمته باحترام دقيق لسلطة الامانة العامة للامم المتحدة ولطبيعتها الدولية .

وفي الختام ، نرى ان الفريق المشكل بموجب هذا القرار سيسهم اسهاماً فعالاً في عملية استعراض كفاءة التشغيل الاداري والمالي للامم المتحدة . وتعتقد مجموعة الدول الافريقية أن هذا الفريق ، بعد ان اتخذ هذا القرار ، سيكون فريقاً ديناميكياً . ويعتبر هذا دليلاً اضافياً على ارادة الوفود الافريقية وتصميمها على تعزيز دور الامم المتحدة وتوفير الادارة السليمة لها .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن فريق الخبراء الدولي الحكومي عليه أن يعمل في إطار الولاية المنوطة اليه من الجمعية العامة ، على ان يكون هناك احترام صارم لمبادئ واحكام الميثاق ولسيادة كل الدول الاعضاء . وقد سررنا لاعتقاد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء .

السيد فيلاسكوسان خوسيه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

ان مشروع القرار الذي اعتمدها ناه توا قد قطع مرحلة طويلة من المفاوضات منذ وقت عرضه من وفد اليابان ؛ ولا يمكن أن يكون الامر غير ذلك نظرا لان جوهر هذه المسألة أوليها بهم بشكل مباشر كل الدول الأعضاء .

ومع ذلك ، أود بادئ ذي بدء أن افتمم هذه الفرصة لاهنئ وفد اليابان لاتخاذ هذه المبادرة التي تستهدف تحسين كفاءة التشغيل الادارى والطالي للامم المتحدة . كما أود أن أهنئ كل الذين شاركوا في وضع هذا المشروع والذين عملوا بطريقة أو أخرى بمثابرة ودأب من أجل التوصل الى هذا النتاج الكامل الذي يستحق اهتمامنا جميعا .

لقد قيل الكثير عن الجوانب المختلفة لهذا المقترح ، لذا سوف اكتفي الآن بالادلاء ببعض الملاحظات الاضافية عن عمل فريق الخبراء الدولي الحكومي الرفيع المستوى الذي وافقنا تواء على تشكيله . وكما يقول عنوان القرار بوضوح ، فان ولاية هذا الفريق واضحة بشكل كاف وهري وفد بلدي ان هذه هي الفكرة العامة لدينا جميعا ، وهي أن عمل الفريق سيركز بشكل حصري على التشغيل الادارى والمالي ، وليس على أى مسائل أخرى منوطة بهيئات أخرى تابعة للامم المتحدة .

وهناك فكرة ثانية تساورنا ، وهي أن عمل هذا الفريق ينبغي الا يعوق أعمال الهيئات الاخرى في الامم المتحدة او يتداخل معها . بل يجب أن يكمل عمل فريق الخبراء الاعمال الاخرى وأن تكون له طبيعة عامة . وهكذا فاننا نأمل في الا ينظر فريق الخبراء في مسائل مثل تلك المتعلقة بجدول الاستقطاعات الالزامية في حساب نفقات المنظمة . فهذه المسائل تناقشها الهيئات المؤهلة التي ذكرتها تواء ، كجنة الاشتراكات .

وحتى تحظى التوصيات والنتائج التي يضعها الفريق بالتأييد العام للجمعية العامة ، ينبغي أن يتم اعتمادها عقب التوصل الى اتفاق عام في داخل الفريق .
وعلاوة على ذلك ، نودّ أن نسجل أن وفد بلدى يهينى الأمين العام ، بوصفه المسؤول الادارى الاول للمنظمة ، على العمل الذى أنجز . لذلك ، نرى أن انشاء هذا الفريق لاينطوى على أى نقد ضمني أو صريح للعمل الذى يضطلع به بموجب الولاية الممنوحة به . بل اننا نرى ، على عكس ذلك ، ان فريق الخبراء أنشئ لكى يساعد الامين العام في الاضطلاع بمهامه بمزيد من الفعالية ، وليمكنه من تعزيز دوره في ادارة هذه المنظمة وتسيير أمورها .
ولا يسعنى أن اختم كلمتي دون أن أكرر تهانينا لوفد اليابان على هذه المبادرة الرئيسية . كما أهنيء الجميع على نجاحهم في التوصل الى توافق فسي الآراء ، وهو ما نريده جميعا . وبتخاذ هذا القرار فان مشروعه لم يعد مشروعا يابانيا . وهو الآن يعد مظهرا لارادة الجمعية العامة . ونحن نشكر كل الذين اشتركوا في عملية التفاوض والذين ابدوا المرونة والتفهم . قد ونا ما أظهره من الاستعداد وحسن النية لم يكن بالامكان التوصل الى هذا الاتفاق .

السيد لوبينا تشي (أوروفواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد
أيد وفد بلدى الافكار التي أعرب عنها توتوا فيما يتعلق بمشروع القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة على التوتو . ويعدّ هذا برهانا على الارادة الجماعية لكل الدول الاعضاء في الامم المتحدة من اجل تحسين وتوطيد الفعالية الادارية للمنظمة . وهذا الهدف هو بطبيعة الحال من الاهداف الاساسية لمنظمتنا وفيها من المنظمات المماثلة التي لها اهداف سامية ولديها مهام واسعة النطاق .

بناءً على ذلك ، أيدنا القرار الذى اعتمد توتوا ، على ان يكون مفهومًا ان الفريق الذى تقرر انشاؤه سيشكل طبقا لاحكام الميثاق وسوف يخدم غايات ومقاصد ومبادئ الميثاق بشكل مؤسسي . وهذا يعني أن عمل فريق الخبراء ينبغي أن يلتزم

التزاما حرقيا بتلك المبادئ دون المساس بمجالات اختصاص الهيئات الاخرى . لذلك ، يتعين على هذا الفريق أن يوفر السبل والهيكل الاساسية الكافية لكفاءة تشغيل المنظمة . هذا هو تفسير وفد بلدى للفقرة ٢ (أ) من القرار الذى اتخذناه توًا ، التي تنص على ان احدى المهمتين المقررتين للفريق هي :

" اجراء استعراض دقيق للمسائل الادارية والعالية في الأمم المتحدة بغية تحديد التدابير التي تزيد من تحسين كفاءة التشغيل الادارى والعالى للامم المتحدة مما يسهم في تعزيز فعالية الامم المتحدة في معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية " . (A/40/L.42/Rev.1)

وتفسيرنا لهذا الجزء الأخير من تلك الفقرة أنه طبقا لهذا القرار ، ينبغي للمنظمة لكي تتناول هذه المسائل بمزيد من الفعالية ان تحسن كفاءة تشغيلها الادارى والعالى ، دون ان يستهدف ذلك المساس بالغايات الاخرى للامم المتحدة .

وأود في النهاية أن أعرب عن امتناني لوفد اليابان على الجهود التي بذلها في تقديم مشروع القرار هذا ، الذي يعبر عن الارادة الاجماعية لجميع أعضاء الأمم المتحدة في تحقيق تشغيل أفضل وكفاءة أكبر للمنظمة .
كما نعرب عن امتناننا ، الذي أشير اليه فعلا في القرار - ولكننا نود أن نشدد على ذلك - الأمين العام للعمل الذي قام به في الماضي والعمل الذي يستمر في القيام به . ويمكنه أن يعتمد على تأييدنا الكامل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد اختتمت الجمعية العامة نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال .

البند ١٧ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢١

و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ من جدول الاعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى :

- (أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثالث) (A/40/681/Add.2)
- (ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1044)
- (ج) تعيين عضو في مجالس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1045)
- (د) اقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1046)
- (هـ) تعيين أعضاء في المحكمة الادارية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1047)
- (و) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1048)
- (ز) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1049)

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/789)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1058)

تخطيط البرامج : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1059)

الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1060)

خطة المؤتمرات : تقريراً اللجنة الخامسة (A/40/847 و A/40/974)

النظام الموحد للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1061)

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1057)

تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلام في الشرق الأوسط :

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان : تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1037)

(ج) استعراض معدلات السداد الى حكومات الدول المساهمة بقوات : تقرير اللجنة

الخامسة (A/40/1037)

عرض السيد ملته (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، مقرر اللجنة الخامسة

تقارير اللجنة (A/40/681/Add.2 و A/40/1044 و A/40/1045 و A/40/1046 و A/40/1047

و A/40/1048 و A/40/1049 و A/40/789 و A/40/1058 و A/40/1059 و A/40/1060

و A/40/874 و A/40/974 و A/40/1061 و A/40/1057 و A/40/1037) فقال ما يلي :

السيد ملته (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، مقرر اللجنة

الخامسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض خمسة عشر تقريراً اللجنة

الخامسة لتتأمل فيها الجمعية العامة في هذا الاجتماع . وتتناول سبعة من تلك التقارير

البند ١٧ من جدول الأعمال ، " تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات

أخرى " ، والثمانية المتبقية تتناول بنوداً مضمونة نظرت فيها اللجنة خلال الدورة

الأربعين للجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالتقارير الخاصة بالتعيينات ، فإن التقرير الأول يتناول اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ويرد في الوثيقة A/40/681/Add.2 . وترد توصيات اللجنة الخامسة هذه في الفقرة ٤ من التقرير .

ويرد تقرير اللجنة عن البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال ، " تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات " في الوثيقة A/40/1044 ، وتظهر توصية اللجنة في الفقرة ٦ من هذا التقرير .

أما فيما يخص البند ١٧ (ج) من جدول الأعمال ، " تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات " ، فإن تقرير اللجنة يوجد بالوثيقة A/40/1045 ، وتوصيتها واردة في الفقرة ٥ .

أتناول الآن التقرير عن البند ١٧ (د) من جدول الأعمال ، " اقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات " . وترد توصية اللجنة الخامسة في هذا الصدد في الفقرة ٤ من الوثيقة A/40/1046 .

وترد توصية اللجنة الخامسة فيما يتعلق بتعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة في الفقرة ٤ من الوثيقة A/40/1047 . وفي الفقرة ٣ من هذا التقرير ان عدد الأصوات التي حصل عليها السيد روجر بنتويجب تصحيحه الى ٩٩ صوتا . ويتعلق التقرير التالي في هذه المجموعة بتعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية . وتظهر توصيات اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠ من تقريرها عن هذا الموضوع الذي عم تحت الرمز A/40/1048 .

وأخيرا ، أوجه انتباهكم الى الوثيقة A/40/1049 التي تتضمن تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (ز) الذي يتناول تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة . وترد توصيات اللجنة في الفقرة ٥ من هذا التقرير .

أود أن أعرض الآن تقارير اللجنة بشأن بعض البنود المضمومية التي حددتها لها الجمعية العامة ، بدأً بالبند ١١٤ المدرج في جدول الأعمال ، والمعنون " التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجالس مراجعي الحسابات " .
ويرد تقرير اللجنة بشأن هذا البند في الوثيقة A/40/789 . وفي الفقرة ٥ من هذا التقرير ، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار ، قامت اللجنة باعتماده دون تصويت .

أما فيما يتعلق بالبند ١١٥ المدرج في جدول الأعمال والمعنون " الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ " ، فإن تقرير اللجنة الخاصة وارد في الوثيقة A/40/1058 ، وتظهر توصياتها المتمثلة في مشروعين قرارين ومشروعين مقررين في الفقرتين ٧ و ٨ من التقرير .

ويتعلق مشروع القرار ألف بالتوزيعات النهائية للميزانية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، ومشروع القرار باء بالتقديرات النهائية للدخل عن نفس فترة السنتين .
لقد وافقت اللجنة الخاصة بتصويت مسجل على المبالغ الواردة بمشروعين القرارين المذكورين ، كما هو موضح في الفقرة ٦ من التقرير ، وتم ادماجهما في التقرير في شكل مشروعين قرارين ، اتباعاً للممارسة الثابتة للجنة في هذا الصدد .
لقد وافقت اللجنة الخاصة على مشروعين المقررين الواردين بموجب الفقرة ٨ دون تصويت .

انتقل الآن الى تقرير اللجنة الخاصة عن البند ١١٧ من جدول الأعمال ، تخطيط البرامج ، المطروح على الجمعية العامة في الوثيقة A/40/1059 . لقد نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند من جدول الأعمال في الاقتران بالبند ١١٦ من جدول الأعمال وهو " الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ " . ويتضمن التقرير سجلاً للمقررات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة .

وبموجب هذا البند من جدول الأعمال ، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة
باعتقاد مشروع قرار اعتمده اللجنة د ن اعتراض ، وهو وارد في الفقرة ٤٥ من التقرير .
أما فيما يخص البند ١١٨ من جدول الأعمال ، " الأزمة العالمية للأمم المتحدة " ،
فان تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/40/1060 . وفيما يخص هذا البند ،
تقدم اللجنة الخامسة مشاريع قرارات ثلاثة لنظر الجمعية العامة ، تظهر في الفقرة ١١
من التقرير . وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار ١ - أ ومشروع القرار ٢ د ن تصويت ،
بينما اعتمد مشروع القرار ١ - ب بالتصويت .

البند التالي المدرج على جدول أعمال جلسة اليوم هو البند ١٢١ "خطوة المؤتمرات". وفي هذا الصدد ، تتضمن الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة الخامسة الصادر بالوثيقة A/40/847 مشروع قرار اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت . وأود أن أوجه الانتباه الى تقرير آخر للجنة ، ذي صلة ، عم في الوثيقة A/40/974 ، بشأن ما لمشروع القرار الوارد في التقرير الأساسي الخاص بهذا البند من اثار مالية على الميزانية البرنامجية . وفيما يتعلق بالبند ١٢٤ المعنون " النظام الموحد للأمم المتحدة " ، فقد عمم تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/40/1061 ، وهو يتضمن بالفقرة الثامنة مشروع قرار اعتمدته اللجنة دون تصويت .

وفي بند آخر ذي صلة الا وهو البند ١٢٥ من جدول الأعمال ونظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ، توصي اللجنة الخامسة بمشروع قرار يظهر في الفقرة ٨ من الوثيقة A/40/1057 ، ومشروع مقرر وارد في الفقرة ٩ من نفس الوثيقة . وقد اعتمدت اللجنة الخامسة كلتي التوصيتين دون تصويت .

وكي أختتم هذه القائمة الطويلة من التقارير ، أود الان أن أعرض التقرير بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال ، المتعلق بتمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط ، ولا سيما قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، مع استعراض معدلات السداد الى حكومات الدول المساهمة بقوات . وأشير الى الوثيقة A/40/1037 ، حيث تجد الوفود في الفقرة الثامنة منها ثلاثة مشاريع قرارات توصي اللجنة الخامسة باعتمادها ، وقد اعتمدت اللجنة كلا منها بالتصويت .

ان التقارير التي تشرفت بعرضها انما تشير الى البنود المقرر بحثها أثناء جلسة الجمعية هذه ، ويشرفني نيابة عن اللجنة الخامسة أن أوصي باقرارها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أوجه انتباه الأعضاء أولاً الى

تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (أ) المدرج في جدول الأعمال والمعنون " تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية " (A/40/681/Add.2) .

وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة الرابعة من تقريرها الجمعية العامة بأن تعيين

الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ وهم : السيد أحمد فتحي المصري ، والسيد تزابان شيبيلو ، والسيد س . م . سيلي ، والسيد أولوس د . اود وويجي . والسيد كريستوفر ر . توماس .

وفي الفقرة ذاتها توصي اللجنة الخاصة أيضا الجمعية العامة بأن تعين السيد ريتشارد نيخارد عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة سنتين اعتباراً من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هاتين التوصيتين ؟
اعتدت التوصيتان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نصل الان الى تقرير اللجنة

الخامسة بشأن البند ١٧ (ب) المدرج في جدول الأعمال ، والمعنون " تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات " (A/40/1044) .

وفي الفقرة السادسة من ذلك التقرير ، توصي اللجنة الخاصة بأن تعين الجمعية العامة الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ وهم السيد انجي ابراشيفسكي ، والسيد جون فوكس ، والسيد الياس م . س . كازمبي والسيد باسو نوفوتش ، والسيد عدنان يونس ، والسيد اسن اليف زلاتانوف .

وفي الفقرة ذاتها ، توصي اللجنة الخاصة أيضا الجمعية العامة بأن تعين السيد غيلبرتو فيرجيني سابويا عضوا في لجنة الاشتراكات لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ .

فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد هاتين التوصيتين ؟
اعتدت التوصيتان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أوجه انتباه الأعضاء الى تقرير

اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (ج) المدرج في جدول الأعمال والمعنون " تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات " . (A/40/1045) .

وفي الفقرة الخامسة من ذلك التقرير توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بتعيين الرئيس الأعلى لمكتب مراجعة الحسابات في فرنسا عضواً في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة ثلاث سنوات اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٨٦ .
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد هذه التوصية ؟
اعتمدت التوصية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اسمحو لي أن الفت انتباه الأعضاء إلى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (د) المدرج في جدول الأعمال والمعنون " اقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستشارات " (A/40/1046) .
وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة الرابعة من تقريرها بأن تقر الجمعية العامة تعيين الأمين العام الأشخاص التالية أسماؤهم بصفة أعضاء في لجنة الاستشارات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ وهم السيد الويسوي دي اندراي فاريبا ، والسيد بي. ك. نهرو ، والسيد ستانيسلاف واتشكوفسكي .
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد تلك التوصية ؟
اعتمدت التوصية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نصل الآن إلى تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بتعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة ، بموجب البند ١٧ (هـ) من جدول الأعمال .
وفي الفقرة الخامسة من الوثيقة A/40/1047 ، توصي اللجنة الخامسة بأن تعيين الجمعية العامة السيد روجر بينتو ، والسيد أحمد عثمان ، والسيد سامارندارات سن ، أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد هذه التوصية ؟
اعتمدت التوصية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل بعد ذلك الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (و) المدرج في جدول الأعمال والمتعلق بتعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية

وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة . ١ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة كلاً من السيد غينيش أكاتاني ، والسيد ميشيل أوشار ، والسيدة كلودياكولي ، والسيد انطونيو فونسيكا بيمينتل ، والسيد الليكسس ستيفانو أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لمدة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ .

كما توصي بأن تعين الجمعية العامة السيدة تركها داداه ، والسيد كاريمل هوسكا ، والسيد اندرى زافيبه بيرسون لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ .

اعتمدت التوصيتان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وأخيرا ، ننتقل الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن الهند ١٧ (ز) الخاص بتعيين أعضاء وأعضاء مناوئين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة .

وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الوثيقة A/40/1049 بتعيين السيد سول كوتنر والسيد ماريو ماجولي والسيد مايكل ج . أوكيو أعضاء والسيد جهست هولبرون والسيد ميغيل أورتيجا والسيد بوكيو تاكاسو أعضاء مناوئين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد التوصية ؟

اعتمدت التوصية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : انتهينا من نظر الهند ١٧ (أ)

و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) من جدول الأعمال .
تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الخامسة بشأن الهند ١١٤ المدرج في جدول الأعمال والمعنون " التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات " (A/40/789) .

تهت الجمعية العامة الآن في توصية اللجنة الخامسة الواردة في الفقرة ٥ من تقريرها . وفي الفقرة ٥ توصي اللجنة باعتماد مشروع القرار المعنون " التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات " .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا دون تصويت .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٨/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : انتهينا الآن من نظر الهند ١١٤

من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن الهند ١١٥ المدرج في جدول الأعمال

والمعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (A/40/1058) .

تتبع الجمعية العامة الآن في شروحي القرارات وشروحي المقررين التي أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرتين ٧ و ٨ من تقريرها .
 سوف أطرح أولاً شروحي القرارات ألف هـ* للتصويت وهما يتناولان الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .
 وقد طلب إجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المهدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، كمبوديا ، الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، ظهون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليمبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومس وبرنسيبي ،

العربية السعودية ، السنغال ، سراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوفندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أروفواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلغاريا ، بيلاروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، هنغاريا ، اليابان ، بولندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، فرنسا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، رومانيا ، اسبانيا .

اعتمد شروطا القرارين ألف ها^٥ بأظبية ١٢٥ صوتا مقابل ١٢ صوتا وامتناع . (أعضاء

عن التصويت (القراران ٢٣٩/٤٠ ألف ها^٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع المقرر

الأول المعنون " معايير تحديد درجات السفر بالطائرة " .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترفض في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع المقرر الأول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وأخيرا ننتقل الى مشروع المقرر

الثاني الذي يتناول " استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين والمشاركين في أفرقة اللجنة المخصصة " .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الثاني د من اعتراض .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد ؟
اعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد انتهينا من نظر البند ١١٥

من جدول الأعمال .

وأدعو الأعضاء الآن الى الانتقال الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٧ المعنون

" تخطيط البرامج " (A/40/1059) .

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة

٤٥ من تقريرها .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا د من اعتراض .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٠/٢٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد

انتهت من نظر البند ١١٧ من جدول الأعمال .

وتنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٨ المدرج في

جدول الأعمال والمعنون " الأزمة المالية للأمم المتحدة " (A/40/1060) .

وتبت الجمعية العامة الآن في التوصيات الواردة في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة

الخامسة .

ويتناول مشروها القرارين الأول ألف والأول باء الأزمة المالية للأمم المتحدة .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الأول ألف د من تصويت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذو اللجنة ؟

اعتمد مشروع القرار الأول ألف (القرار ٤٠/٢٤١ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

الأول باء .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المقعدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وباربودا ، الأرجنتين ،
 استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
 بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
 البرازيل ، بروندي دار السلام ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،
 الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، قبرص ، كمبوديا ،
 الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية
 الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ،
 اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، قابون ، غامبيا ، الغامبيا
 (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ،
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،
 ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
 لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،
 مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالمو ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ،
 قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،

أفندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلغاريا ، بيلاروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كوسا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فييت نام .

المستنعون : اليابان ، رومانيا .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل ١٢ صوتا وامتناع عضوين عن

التصويت (القرار ٤٠/٢٤١ با*) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يتناول مشروع القرار الثاني موضوع

"اصدار طوابيع بريد خاصة" ، وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترضخ في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٤٠/٢٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك انتهينا من نظر البند ١١٨

من جدول الأعمال .

وتنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٢١ المتعلق

بمخطة المؤتمرات (A/40/847) .

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في

الفقرة ١٠ من تقريرها .

* بعد ذلك أبلغ وفد أفغانستان الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت

معارضاً .

يورد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار التي يترتبها مشروع القرار هذا على الميزانية

البرنامجية في الوثيقة A/40/974.

طلب اجراء تصويت مسجل على الجزء الأول من مشروع القرار .

اجرى تصويت مسجل .

المهيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، ظهون ، ظبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، قانا ، اليونان ، فواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هونغارييا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسننت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،

اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية
العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
تركيا ، أفندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، أروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوسفولافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -
الاتحادية) ، غرينادا ، ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،
اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتد الجزء الأول من مشروع القرار بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٧

عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والان نتناول مشروع القرار فسي

مجموعه .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر
أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار في مجموعه (القرار ٢٤٣/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك تكون الجمعية العامة قد

اختتمت نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال .

سننظر بعد ذلك في تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالبند ١٢٤ المعنون " النظام

الموحد للأمم المتحدة " ، وهو وارد في الوثيقة A/40/1061 .

وتبت الجمعية العامة الان في مشروع القرار الذي توصي اللجنة الخامسة في

الفقرة ٨ من تقريرها باعتماده .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار ذاك دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر

ان الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٤٤/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد اختتمنا الان نظرننا فسي

البند ١٢٤ من جدول الأعمال .

وتنتقل الجمعية العامة الان الى تقرير اللجنة الخامسة التالي ، المتعلق

بالبند ١٢٥ المعنون " نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة " . وذلك التقرير

وارد في الوثيقة A/40/1057 .

وتبت الجمعية العامة الان في توصيات اللجنة الخامسة الواردة في الفقرتين ٨ و ٩

من تقريرها .

ومشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ عنوانه " تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات

التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة " ، وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت ، فهل لسي

أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٠ / ٢٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ومشروع المقرر الوارد في الفقرة ٩ من تقرير اللجنة الخامسة يتعلق باستثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر هذا دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وهكذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ١٢٥ من جدول الأعمال .

وتتبع الجمعية العامة الان في تقرير اللجنة الخامسة الخاص بالبندين ١٢٦ (ب) و (ج) من جدول الأعمال ، المتعلقين بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، واستعراض معدلات السداد الى حكومات الدول المساهمة بقوات . وذلك التقرير وارد في الوثيقة A/40/1037 .

ويرد مشروعا القرارين اللذان توصي اللجنة الخامسة باعتمادهما في الفقرة ٨ من تقريرها .

وأطرح للتصويت مشروع القرار الاول الف . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،

البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنين ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،

بوركينافاسو ، بورما ، بروندي ، الكامرون ، كندا ، الرأس

الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،

كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، كموتشيا الديمقراطية ،

الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليموتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زامبيا ، زامبيا .

المعارضون : أفغانستان ، البانيا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كوسا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، منغوليا ، بولندا ، الجمهورية العربية السورية ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام ،

المتنعون : اليمن الديمقراطية ، العراق ، طديف ، اليمن .
اعتمد مشروع القرار الأول ألف بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل ١٥ صوتا ، وامتناع ٤ عن التصويت (القرار ٢٤٦/٤٠ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والان أطرح مشروع القرار الأول
 باء للتصويت ، وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : انتيخوا هربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،
 البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ،
 بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينافاسو ،
 فاصو ، بورما ، بوروندي ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ،
 جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،
 الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، كموتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ،
 جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،
 غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،
 غابون ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ،
 اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل
 العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
 لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان
 فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، العربية السعودية ، السنغال ،

سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ،
 سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتهاغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات
 العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
 الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة
 الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
 زيمبابوي .

المعارضون : أفغانستان ، البانيا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية -
 الاشتراكية السوفياتية) ، كها ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية
 الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
 الشعبية) ، منغوليا ، الجمهورية العربية السورية ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام ،

المتنعون : اليمن الديمقراطية ، العراق ، مديف ، رومانيا ، اليمن .
اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ١٤ صوتا ، وامتناع ٥
عن التصويت (القرار ٢٤٦/٤٠ بأ*)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وتصوت الجمعية العامة الآن

على مشروع القرار الثاني . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،
 البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ،
 بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو

* بعد ذلك أبلغ وفد بولندا الامانة العامة أنه كان ينوى التصويت معارضا .

بورما ، بوروندى ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ،
 قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية
 الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ،
 اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ،
 المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
 غواتيمالا ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،
 ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،
 اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ،
 ليبيريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ،
 سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، العربية السعودية ،
 السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتهاغو ، تونس ، تركيا ،
 أوقندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواى ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ،
 زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : أفغانستان ، البانيا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية -
 الاشتراكية السوفياتية) ، كوسا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية
 الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
 الشعبية) ، منغوليا ، الجمهورية العربية السورية ، أوكرانيا

(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، فييت نام .

الممتنعون : الجزائر ، بنين ، اليمن الديمقراطية ، العراق ، ملديف ،

رومانيا ، اليمن .

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل ١٤ صوتا ، وامتناع ٧ عن

التصويت (القرار ٢٤٧/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل اليمن

الديمقراطية الذي يرغب في تحليل تصويته .

السيد مراد (اليمن الديمقراطية) : لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على

مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/40/1037 الخاصة بتمويل قوات الأمم المتحدة

المؤقتة في لبنان ، ان أنها تتضمن تعبات مالية يرى وفد بلادى أن المعتدى ، وهو

اسرائيل ، يجب أن يتحطها . ان لا يجوز أن تكافىء الأمم المتحدة المعتدى بتحمل

تبعات عدوانه على لبنان ؛ وهي مسألة ادانتها قرارات الأمم المتحدة التي طالبت بانسحاب

قوات الاحتلال الاسرائيلية من لبنان فوراً ودون قيد أو شرط ؛ وذلك في قرارى مجلس

الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) اللذين اتخذهما المجلس بالاجماع . وحسبى

تلتزم اسرائيل بانهاء عدوانها على لبنان وتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة فسي

هذا المصدر ، فاننا نرى أن المعتدى - اسرائيل - يجب أن يتحمل تبعات عدوانه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا تكون الجمعية العامة

قد اختتمت نظرها في البندين ١٢٦ (ب) و (ج) من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠